

רصد لتنفيذ القرار الحكومي رقم 3790 للاستثمار في القدس الشرقية

استكمال التعليم ومواءمة التدريب المهني هما شرطان لرفع
معدّل التوظيف

أيلول / سبتمبر 2021

كتابة التقرير: نوعة دّجوني، إيرز فاغندر

يُعدّ الإقصاء الشديد لنساء شرقيّ القدس عن التعليم والعمل واحداً من أهمّ مرّكبات التفاوتات الاجتماعية-الاقتصادية بين سكان القدس الفلسطينيين والسكان الإسرائيليين-اليهود، كما يعدّ هذا الإقصاء عاملاً مهماً في ارتفاع مناسيب الفقر في شرقيّ القدس، والذي ارتفع خلال العِدّة الماضي ليبلغ حدّاً يصل إلى الـ 80%.

اعتباراً من عام 2019، بلغت نسبة النساء في شرقيّ القدس ممن وصلن إلى سنّ العمل ولم يستكملن 12 سنة تعليمية في المدرسة، 35%¹. ويتّضح من نتائج العمل الميداني اليومي لفرع القدس التابع لجمعية معاً- منظمة عمّالية، بأن الكثير من الساعيات للحصول على وظيفة عبر مكتب العمل قد استكملن أقلّ من 9 سنوات دراسية. وقد بلغت نسبة المشاركات في سوق العمل في ذلك العام، مع بدء تطبيق القرار الحكومي رقم 3790 الهادف إلى "تقليص الفروقات الاجتماعية - الاقتصادية والتطوير الاقتصادي في شرقي القدس"، إلى نحو 17% فقط من النساء اللواتي تفوق أعمارهن 15 عاماً، ونحو 23% من النساء في سنّ العمل الأساسي (بين 25 إلى 64 عاماً)².

لقد حدد البند 2 أ من القرار رقم 3790 للحد من الفوارق الاجتماعية والاقتصادية والتطوير الاقتصادي في شرقي القدس هدفاً يتمثل في دمج نساء شرقي القدس في سوق العمل. هذا البند يعدّ أيضاً واحداً من البنود القليلة في القرار الحكومي المذكور التي تمّ فيها تحديد أهداف كميّة تتمثل في رفع منسوب المشاركة في سوق العمل في سن العمل الرئيسي إلى 75% من منسوب مشاركة المرأة العربية في سوق العمل في إسرائيل بحلول عام 2023.³

ورغم ما تقدّم، فإن البرنامج لا يستجيب لواحد من الجذور الأساسية للمشكلة، ألا وهو: الافتقار إلى التعليم الرسمي الأساسي في أوساط مجموعة رئيسية من النساء اللواتي بلغن سن العمل بشكل عام، وسن العمل الرئيسي على وجه الخصوص.

¹ معهد القدس لأبحاث السياسات، الجدول السنوي الإحصائي لسنة 2021، الجدول ز/10، ترجيح بيانات.

² معهد القدس لأبحاث السياسات، الجدول السنوي الإحصائي لسنة 2021، الجدول ز/1.

³ لمزيد من المعلومات حول الفصل المتعلق بالتوظيف في القرار الحكومي رقم 3790، راجعوا التقارير الفصلية لـ "عير عميم" و"معاً- نقابة عمّالية" لشهور آذار (مارس) 2020 وحزيران (يونيو) 2020.

1. النقص في البرامج التدريبية للنهوض بالنساء اللائي ينقصهن التعليم الرسمي، أو المحرومات منه

يخصص الفصل المتعلق بالعمل والرفاه الاجتماعي في القرار رقم 2790 نحو 87 مليون شيكل،⁴ وذلك من إجمالي استثمار يبلغ نحو 238 مليون شيكل للتوظيف والتأهيل المهني ومساعدة النساء من شرقي القدس في العثور على عمل. ووفقاً لتقرير الحالة الصادر عن وزارة القدس والتراث، فإنه بحلول العام 2020 قد تم استغلال نحو 38% فقط من مجمل الموازنات المخصصة لفصل التشغيل للسنوات الثلاثة الأولى (ما بين 2018 حتى 2020).⁵ وإلى جانب النقص في تنفيذ الميزانية، يُضاف التخصيص المنخفض للموارد، منذ البداية، إلى برامج التأهيل والتعليم التي من المفترض أن توفر استجابة مهنية للنساء اللائي ينقصهن التعليم الرسمي الأساسي، أو اللائي لم يستكملن 12 سنة تعليمية، أو لم يحصلن على شهادة ثانوية عامة (سواء كانت شهادة توجيهي فلسطينية أو بجرروت إسرائيلية). وفي إطار القرار الحكومي، يجري تنفيذ برنامجين رئيسيين لمساعدة النساء والرجال في سنّ العمل الرئيسي في مجال التدريب المهني والعثور على وظيفة. أول هذه البرامج هو **مركز ريان** (مركز التوجيه الوظيفي)، وبرنامج **"حلقات التوظيف"** التابع لخدمة التوظيف. ويتم تمويل برامج **مركز ريان** من خلال القرار الحكومي بإضافة موازنة إضافية من وزارة المالية بقيمة 35 مليون شيكل مخصصة لخمس سنوات. وتستهدف برامج المركز، بطبيعتها، أولئك الذين تلقوا تعليماً رسمياً أساسياً. وعلى الرغم من أن المتطلبات الأولية لم يتم تحديدها بشكل رسمي ودقيق، إلا أن المحادثات مع الباحثات عن العمل ومع جهات عاملة في مركز ريان تُظهر أن غالبية المخططات المقترحة، عملياً، إما غير مفتوحة أو غير مناسبة لمن لم يستكملن 9 سنوات تعليمية على الأقل في المدارس.

أما برنامج **حلقات التشغيل**، في المقابل، فهو لا يضع حداً أدنى من المتطلبات المتعلقة بالتعليم الرسمي. وهذا البرنامج يتم اقتراحه على الباحثين والباحثات عن عمل ممن يتقدمون ويتقدمن إلى خدمة التوظيف، من المستحقين لمخصصات ضمان الدخل، والبرنامج يستهدف تعزيز المهارات اللازمة لدمج هؤلاء في عمل مناسب، بهدف منع انزلاقهم إلى البطالة المستمرة والتعلق بالمساعدات. ويخصص القرار الحكومي لهذا البرنامج 10.5 مليون شيكل لجميع سنوات الخطة الخمسية. وغالبية هذا المبلغ، أي 7.5 مليون شيكل، مصدرها ميزانية خدمة التوظيف، إلى جانب 3 مليون شيكل ميزانية إضافية من وزارة المالية.⁶

استوعب برنامج **مركز ريان** المخصص لاستيعاب ما لا يقل عن 1500 مشارك، 70% منهم نساء،⁷ عدداً من المشاركين أكبر مما كان متوقفاً في السنوات 2019 - 2020، وقد تجاوزت نسبة النساء من ضمنهم الحد الأدنى

⁴ يشمل الحساب الاستثمارات المذكورة في البنود 2 (أ) 1، 2 (أ) 2، 2 (أ) 3، 2 (أ) 8 من القرار الحكومي رقم 3790. ويحتمل أن يتضمن البند 2 (أ) 7 المتعلق بمخططات الرفاه والتشغيل، استثمارات ذات علاقة، ولكن لم يتم العثور على تفاصيل بشأن توزيع الميزانية في ذلك البند، أو في صيغة القرار، أو في تقارير الحالة.

⁵ تقرير حالة تطبيق القرار الحكومي رقم 3790 للعام 2020 - اللجنة الدائمة (من الآن فصاعداً: تقرير الحالة 2020)، ص. 5.

⁶ تقرير حالة تطبيق القرار الحكومي رقم 3790 للعام 2019 - اللجنة الدائمة (من الآن فصاعداً: تقرير الحالة 2019) ص. 33-

المطلوب. إذ شارك في عام 2019 1635 رجلا وامرأة. أما في سنة 2020 فقد تم استيعاب أكثر من 2045 مشاركا ومشاركة في البرنامج رغم جائحة كورونا (حتى تاريخ 1.12.2020). وقد بلغت نسبة النساء من ضمن العدد الإجمالي للمشاركين في هاتين السنتين 78%⁸.

يتلقى **برنامج حلقات التشغيل** المخصص لـ 1200 مشاركا في السنة الواحدة، 70% منهم نساء، أقل من نصف الموازنة التي يحظى بها برنامج مركز ريان.⁹ ولا يحظى هذا البرنامج بمتابعة كافية في تقرير الحالة الصادر سنة 2020، إذ لا يستعرض التقرير مؤشرات نجاح البرنامج أو عدد المشاركين فيه.¹⁰ ووفقا لأقوال الكثيرات من الباحثات عن العمل، فإن ورشات العمل في إطار البرنامج لا تتضمن أي تأهيل مهني، فهي بالتالي لا تزيد من فرص توظيفهنّ، بل إن هذه الورشات تخلق ضغوطا للاندماج بأي ثمن في العمل غير المهني.

بالإضافة إلى هذين البرنامجين، يخصص القرار الحكومي المذكور مبلغ 26.5 مليونا. وتعدّ عشرة ملايين من هذا المخصص، مبلغا إضافيا لبرامج تشجيع تشغيل الشباب. لا يحدد القرار النطاق العمري المقصود، ولكن يمكن التقدير وفقا للبرامج التي يطرحها البرنامج أن النطاق المقصود هو السنوات الأولى التي تتلو إنهاء التعليم الثانوي. وبحسب ما هو مفصّل في تقرير الحالة الصادر سنة 2020، فإن البرامج التي تم طرحها عمليا كانت برامج تمهيد لمعرفة اللغة العبرية، وتدريب عملي لفنّيات الهندسة، وهذه البرامج لم تستوفِ الأهداف المعلنة للبرنامج، كما لم تستوفِ استغلال الموازونات التي تم تحديدها.¹¹ ويمكن أن نفهم من توصيف البرامج أنها موجهة بشكلٍ أساسي لمن تمكنوا من استكمال تعليمهم الثانوي، وهي لا تتناول الحاجة إلى تلقي التعليم الأساسي.

أخيراً، يوجّه القرار الحكومي وزارة العمل والرفاه إلى تخصيص 15 مليون شيكل من ميزانية الوزارة الحالية (من دون تخصيص ميزانية إضافية) لغرض "تفعيل أدوات لتطوير رأس المال البشري"، من خلال برامج تأهيل مهني تُدار من قبل خدمة التوظيف. إن برنامج التأهيلات المهنية التي تديرها خدمة التوظيف لا توفر هي الأخرى استجابة للمفتقرين للتعليم الرسمي الأساسي. صحيح أن البرنامج يوجّه المراجعين إلى تعلم العبرية وهي تلائم أيضا من أنها وأهين 9 سنوات تعليمية، إلا أن البرامج، بخلاف ذلك، تطرح دورات تأهيلية من متطلباتها ما بين 10 إلى 12 سنة من التحصيل الدراسي (على سبيل المثال: مهنة الدعم التشغيلي للحواسيب، إدارة المخازن والمشتريات، فحص ترخيص المركبات). ولا توجد في أيّ من تقرير الحالة للعامين 2019 و2020 على التوالي تفاصيل حول تنفيذ هذا البند من القرار الحكومي.

11. نقص النظام التعليمي الأساسي: تمهيد الطريق أمام البطالة والعمل التعسفي

⁸ تقرير الحالة 2020، ص. 21.

⁹ تقرير الحالة 2019، ص. 35.

¹⁰ تقرير الحالة 2020، ص. 36.

¹¹ تقرير الحالة 2020، ص. 38.

يعدّ التعليم النظاميّ الأساسي أو المتقدم الوسيلة الأساسية للاندماج في سوق العمل بصورة جيدة.¹²

ويعاني الجهاز التعليميّ في القدس الشرقية من مصاعب شديدة ومن تمييز في مجالي الميزانية والتخطيط. وينعكس التمييز والإهمال ضد الجهاز التربوي في شرقي القدس، في النقص الحادّ في الصفوف الدراسية (3794 صفا ناقصا للسنة الدراسية 2020/2019)¹³، مع ارتفاع معدّلات تسرب من المدارس الإعدادية، وظاهرة "الأطفال المختفين"، فوزارة التربية والتعليم وبلدية القدس لا تعرف إذا كان نحو 27% من الأطفال الفلسطينيين في سن المدرسة الإلزامية مسجلين في أي إطار تربوي، وإن كانوا مسجلين في مثل هذا الإطار، ففي أي إطار تعليمي مسجّل هم فيه، وذلك حتى السنة الدراسية 2021/2020¹⁴

لهذه الإخفاقات عواقب واضحة تنعكس على سوق العمل. إذ تبلغ نسبة المشاركة في سوق العمل بين السكان اليهود (يهود وآخرون) في القدس 77% في حين أن النسبة تبلغ بين عموم السكان الفلسطينيين في المدينة 50% فقط.¹⁵ كما أن 40% من الفلسطينيين (رجالاً ونساءً) في القدس لم يستكملوا 12 سنة تعليمية. ومن ضمن هؤلاء فإن هنالك أقلية تبلغ 45% تشارك اليوم في سوق العمل. أما في أوساط سكان القدس من اليهود، فإن ما نسبته 6.87% فقط لم يستكملوا 12 سنة دراسية، وغالبية هؤلاء (أي 66% منهم) مشاركون في سوق العمل.¹⁶

كما تنعكس التفاوتات الحادة أيضا في طبيعة المهن الأساسية والمستوى المهني الذي يندمج فيه سكان القدس الشرقية. في حين أن مهن المجموعة الأكبر من الموظفين اليهود ذات طابع أكاديمي¹⁷ (39.4%)، وما نسبته 16.5% فقط من سكان المدينة الفلسطينيين يعملون في مهن أكاديمية. وفي حين أن المهنة الأكاديمية لا تقدّم ضمانا كاملا لتجنب ظروف العمل المسيئة، إلا أنها تفتح المجال أمام المزيد من الخيارات للتنقل الاجتماعي والاقتصادي وضمان الراتب العادل. إن مهنة المجموعة الكبرى من الحاصلين على عمل في القدس الشرقية (نحو 26.6%) تتمثل في العمل المهني في مجالي الصناعة والبناء، وهي أعمال تتسم بظروف أمان منخفضة وأنماط توظيف مؤقتة أو مسيئة. أما مجموعة العاملين الثالثة من حيث حجمها لدى فلسطينيين القدس (19%) فهي فئة العمّال غير المهرة. في حين بلغت نسبة العاملين غير المهرة من اليهود 2.2% فحسب¹⁸

¹² معهد القدس لأبحاث السياسات، الجدول السنوي الإحصائي لسنة 2021، الجدول ز/9.

¹³ غير عميم، تقرير التعليم في القدس الشرقية للسنة الدراسية 2019-2020: التمييز في ظل كورونا (أيلول/سبتمبر 2020).

¹⁴ رد دائرة التربية في بلدية القدس، على طلبات جمعية غير عميم المستندة إلى قانون حرية المعلومات، تم تلقّيه بتاريخ 21.8.21.

¹⁵ معهد القدس لأبحاث السياسات، الجدول السنوي الإحصائي لسنة 2021، الجدول ز/1.

¹⁶ معهد القدس لأبحاث السياسات، الجدول السنوي الإحصائي لسنة 2021، الجدول ز/10، ترجيح بيانات.

¹⁷ المقصود بكلمة "مهنة" هنا، هي العمل الذي يشير مصطلح "المهنة" هنا إلى العمل الذي يؤديه الموظف في مكان عمله، بغض النظر عن تخصص دراسته، إن لم يكن يعمل في مجاله. المعطيات المستعرضة هنا وفقا لهذا التعريف لـ "المهنة" مرتكزة إلى تصنيف المهن للعام 2011، والذي تم تحديده بحسب الجهاز المركزي للإحصاء. وعلى سبيل المثال، تشمل المهنة الأكاديمية تشكيلة واسعة من المهن التي تتعامل مع توسيع المعرفة: على سبيل المثال: إنشاء وعرض الأعمال الفنية، والتدريس، والمجالات القضائية، والصحية، ومجالات تكنولوجيا المعلومات.

¹⁸ معهد القدس لأبحاث السياسات، الجدول السنوي الإحصائي لسنة 2021، الجدول ز/10.

III. نقص التعليم: النساء في الغالب خارج سوق العمل؛ الرجال في الغالب يعملون في وظائف

مسيئة

حتى سنة 2019 كانت نسبة مشاركة نساء شرقي القدس في سوق العمل 23% فقط. هذه النسبة منخفضة بشكل ملحوظ سواء قياسا بمنسوب تشغيل الرجال في شرقي القدس، أو بمنسوب التشغيل العام للرجال والنساء اليهود في القدس. ومن ضمن هذه الأقلية من المشاركات في سوق العمل في شرقي القدس، فإن 40.7% يعملن في مهن أكاديمية (إذ تعمل معظمهن كموظفات في مجال التربية والتعليم في الجهاز التربوي)، و28.6% منهن يعملن في مجال المبيعات وتقديم الخدمات، في حين هنالك 10.3% يعملن بمهن هندسة مهنية، و8.8% يصنّفن من فئة العمال غير المهرة.¹⁹

تبلغ نسبة النساء من شرقي القدس ممن لم يستكملن 12 سنة دراسية 35%، وفرص هذه الفئة في دخول سوق العمل تبلغ تقريبا واحدة من كل عشرة: إذ أن 11.3% فقط منهن قد شاركن في سوق العمل حتى سنة 2019.²⁰ وإلى جانب الافتقار إلى التعليم الرسمي، فهنالك عوائق أخرى تحول دون انخراط النساء في سوق العمل، ويشمل ذلك نقص المعرفة باللغة العبرية التي تراكم المصاعب أمام الكثير من النساء في التقدّم والاندماج في وظائف لا تتطلب تعليما أساسيا.

لا تحظى المعطيات المتعلقة بتوظيف الرجال القاطنين في شرقي القدس بالاهتمام العام والمعالجة الكافية في إطار الخطة الخمسية رقم 3790. وتبلغ نسبة الرجال من سكان شرقي القدس ممن يشاركون في سوق العمل عالية وتصل إلى 78% في سن العمل الرئيسية.²¹ أما من ناحية التعليم، فتظهر الإحصائيات أن 45% من الرجال في شرقي القدس لم يكملوا 12 سنة من التعليم، ومن ضمن هؤلاء، هنالك 73% ممن تم توظيفهم.²² ولكن بالنسبة لظروف العمل ورواتب هؤلاء العمال، فإن الوضع صعب.

يعمل 34.1% من الرجال في القدس الشرقية كعمال مهرة في مجالات الصناعة، والبناء وغيرها من المجالات؛ ويعمل 22% منهم كعمال غير مهرة؛ كما أن 20.8% منهم يعملون في مجال المبيعات والخدمات، في حين هنالك نسبة تبلغ 9.4% ممن يعملون في مهن أكاديمية. الكثير من الوظائف التي يشغلها هؤلاء الرجال، وخصوصا في مجال البناء ووظائف العمال غير المهرة، تتسم بكونها توظيفا غير دائم، من دون أن تضمن الاستقرار، أو الظروف الاجتماعية، أو أفقا للتقدم في الوظيفة؛ كما تتسم بالاستغلال والرواتب شديدة الانخفاض؛ وهي ترتبط في بعض

¹⁹ معهد القدس لأبحاث السياسات، الجدول السنوي الإحصائي لسنة 2021، الجدول ز/9.

²⁰ معهد القدس لأبحاث السياسات، الجدول السنوي الإحصائي لسنة 2021، الجدول ز/10.

²¹ معهد القدس لأبحاث السياسات، الجدول السنوي الإحصائي لسنة 2021، الجدول ز/1.

²² معهد القدس لأبحاث السياسات، الجدول السنوي الإحصائي لسنة 2021، الجدول ز/10، ترجيح بيانات.

الأحيان بمخاطر أمان كبيرة تصاحب العمل. ولذلك، فإن التوظيف بحد ذاته لا يكفي لضمان تعزيز ظروف معيشية عادلة وريادة اجتماعية-اقتصادية.

بينما يتسبب استبعاد النساء من التعليم في شرقي القدس إلى إقصائهن من سوق العمل، فإن استبعاد الرجال من التعليم هناك يدفعهم إلى العمل في وظائف مسيئة وغير قادرة على توفير لقمة العيش، وتؤدي إلى استمرار حالة الفقر المزمن.

IV. مفتاح التغيير: معالجة النقص في التعليم الرسمي الأساسي، وخلق برامج تأهيلية مناسبة

على الرغم من أن القرار الحكومي رقم 3790 يخصص موازنات كبيرة في مجالات التعليم والتوظيف، إلا أن القرار يفتقر إلى الأطر التي تهدف إلى معالجة نقص التعليم النظامي الأساسي في أوساط السكان الذين في سن العمل.

وفي ظل غياب التعليم الأساسي، فإن العديد من البرامج التدريبية المطروحة اليوم غير مفيدة للمشاركين. فمن دون توفير المهارات الوظيفية الأساسية، وفي ظل وجود العائق الكبير المتمثل في انعدام معرفة اللغة العبرية، فإن ورشات على غرار ورشة "بلورة الهوية الوظيفية"، و "كتابة السيرة الذاتية"، و "ورشة عمل حول البحث عن وظيفة والعثور عليها" (وهي جميعا ورشات تقدم في إطار برنامج "حلقات التشغيل")، لا يمكنها أن تطور من قدرات المشاركين، بل إنها تؤدي دورا عكسيا، إذ أنها تخلق في أوساط المشاركين شعورا بالإحباط وتبديد الوقت. هناك أثر إضافي يتمثل في تشكيلة الدورات التأهيلية المعروضة والتي تركز على الاندماج في سوق العمل، من دون توفير استكمال التعليم أو أي تأهيل مهني مهم، وهذا يعد استمرارا لتمهيد الطريق أمام العمل في وظائف غير مهنية، وهو ما يخلق استدامة للفقر.

من أجل التعامل مع هذا الواقع، بات من اللائق صياغة برامج ذات بال، جنبا إلى جنب مع ضمان استكمال التعليم الرسمي الأساسي بين البالغين، إلى جانب برامج التأهيل المهني التي تتلاءم والواقع التعليمي القائم، وخصوصا في المجالات التطبيقية الأساسية كتعلم اللغة العبرية، مهارات الحاسوب، وغيرها.

تتوفر بالفعل برامج استكمال التعليم اليوم في أطر مختلفة، وتختلف مناسيب نجاحها بين حالة وأخرى. وقد أتى تقرير الحالة الصادر سنة 2020 على ذكر برنامج "المدارس التحضيرية للبالغين" المخصصة لمن تبلغ أعمارهم وأعمارهن 18 عاما فما فوق، لمن هم معنيون ومعنيات بالحصول على شهادة الثانوية العامة. يبدأ هذا البرنامج التعليمي من المستوى الأساسي وصولا إلى مستوى استكمال شهادة الثانوية العامة، وهو يترافق مع الاستشارة الشخصية وبناء برنامج تعليمي مخصص لكل فرد وفقا لحالته. وقد تم قبول 16 طالبا في العام الدراسي 2020-2021 لمسار مدته عام واحد، إلى جانب 17 طالبا في مسار يستمر لمدة سنتين.²³ يتم ذلك خارج إطار قرار الحكومة رقم 3790، ولكن تم ذكره بوصفه جزءا من حزمة الخطط ذات الصلة بالقرار. وبناء على هذه البنية

²³ تقرير الحالة 2020، ص. 74.

التحتية من المعرفة والخبرة، وبالاستناد إلى منطق مماثل، فإن هنالك حاجة إلى بلورة وتعزيز برامج استكمال التعليم، وتكييفها مع نطاق عمري أوسع، وعلى مستويات مختلفة تناسب وقيود حياة البالغين.

لكي تؤدي برامج استكمال تعليم الكبار ثمارها، فإن عليها أن تشمل المنح المناسبة للمشاركين والمشاركات، وأن تتم في مواعيد مناسبة للتعلم، لأن غالبية جمهور الهدف الخاص بهذه البرامج، في معظمها، تتكون من أرباب وربات العائلات التي يلتزم هؤلاء بكسب رزقها وتقديم الرعاية لها، إلى جانب سعيها للحصول على التأهيل والتعليم. يجب أيضًا إتاحة المجال أمام مناسيب التزام مختلفة، ومناسيب تعلم مختلفة: لا تسعى بالضرورة إلى تحقيق هدف استكمال الحصول على شهادة الثانوية العامة، كما ينبغي أن تتوجه إلى مجالات كالقراءة والكتابة، باللغتين العبرية والعربية، إلى جانب مهارات الحاسوب، والحساب، وغيرها. ويُصح أيضًا بصياغة برامج تنسيب توظيفية ذات جودة عالية تشجع الاندماج على التوازي في برامج استكمال التعليم، من خلال الصناديق أو المنح المخصصة لهذا الغرض.

عير عميم هي جمعية إسرائيلية لا حزبية تتعامل مع تعقيدات الحياة في القدس في سياق الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني. وتعمل الجمعية من أجل تحقيق الاستقرار والمساواة والمستقبل السياسي المتفق عليه في القدس



noa@ir-amim.org.il | www.ir-amim.org.il

טלפון 02-6579626 | פקס 02-6233696

تتقدم "عير عميم" بالشكر من المنظمات، والدول، والأشخاص الذين يقدمون الدعم لنشاطها من أجل مستقبل متفق عليه ومنصف للقدس. إن مصدر غالبية التمويل يأتي من كيانات سياسية أجنبية، تظهر تفاصيلها على موقع الانترنت الخاص بمسجل الجمعيات. لدعم "عير عميم" [اضغطوا هنا](#).

معا- نقابة عمالية منظمة عمالية عامة تجمع العمال في إسرائيل. إلى هي منظمة عمالية عامة توحد العمال في إسرائيل. وبالإضافة إلى ذلك، توحد المنظمة العمال الفلسطينيين العاملين لدى أرباب عمل إسرائيليين في المناطق الصناعية الواقعة في أراضي المستوطنات. وتدير المنظمة على مدار العشرين عامًا الماضية فرعًا في القدس الشرقية لمساعدة السكان على الحصول على كامل حقوقهم الاجتماعية، وتعمل من أجل تعزيز التوظيف العادل للنساء.



מְעָא - נְקָבָה עִמְלִיָּה (ג.מ.)
מען - מען עובדים (ע"ד)
MAAN-WORKERS ASSOCIATION [R.A]



تم إصدار هذه النشرة بدعم من الاتحاد الأوروبي.

تقع المسؤولية الحصرية عن هذا المنشور على يد "عير عميم" و "معا- نقابة عمالية"، ولا ينبغي تفسيرها بأنها تعكس بالضرورة موقف الاتحاد الأوروبي. .